

قياس مستوى مؤشرات التنمية المكانية بين المحافظات العراقية عام 2016

الباحث باسم ساجت يوسف * أ. د. كامل كاظم بشير الكناني **

المستخلص:

إن تحقيق تنمية متوازنة بين مناطق البلد يتطلب ترسيخ وإدماج البعد المكاني والحضري في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لغرض تحديد أولويات التنمية المكانية الاقتصادية وبما يضمن وصول ثمار التنمية لجميع أفراد المجتمع. لقد توصلت الدراسة إلى استمرار ظاهرة التركيز السكاني والتموي في المحافظات الكبيرة "بغداد والبصرة" في عام 2016، واستمرار ظاهرة ثنائية التنمية المكانية فيما بين المناطق الحضرية والريفية وتوزعت المحافظات العراقية إلى ثلاثة مجموعات تنموية حسب المنهجية المستخدمة في الدراسة وأظهرت نتائج التحاليل العاملي وجود أربعة عوامل أساسية فسرت حوالي (85.1%) من قيمة التباين الكلي، وأن العامل الأول المتمثل بالمتغيرات "عدد رياض الأطفال وعدد المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية وعدد الأطباء والمراكز الصحية الأولية" قد فسر حوالي (39.4%) من قيمة التباين الكلي وله الحصة الأكبر من تفسير التباينات بين المحافظات، وأوضحت نتائج التحاليل العنقودي أن محافظات العنقود الأول المتمثلة بالمحافظات "بابل والقادسية وكركوك وواسط وديالى والمثنى والنجف وميسان وذي قار والبصرة و كربلاء" هي الأكثر تدهورا في مؤشرات التنمية المكانية المستخدمة في التحاليل، وأن محافظات العنقود الثانية المتمثلة بمحافظات "الأنبار وصلاح الدين ونيوى"، كانت ذات مؤشرات تنموية متوسطة، وأن محافظة العنقود الثالث "بغداد" هي المحافظة الأفضل في مؤشرات التنمية المكانية، وهذا يتطلب اعتماد المتغيرات التي أظهرها التحليلات العاملي والعنقودي ومراعاتها في تحديد أولويات التنمية المكانية في المحافظات مستقبلا، وتحسين فاعلية وأداء المؤسسات الخدمية والاقتصادية في المحافظات العراقية.

الكلمات الرئيسية: - التنمية المكانية، درجة التنمية، التحاليل العاملي، التحاليل العنقودي.

* رئيس المهندسين/ وزارة التخطيط
** عضو هيئة تدريسية / كلية المنصور الجامعة

Measuring The level Of Spatial Development Indicators Among The Iraqi Governorates In 2016

Researcher Bassem Sajat Yusuf
aaairaq@yahoo.com

P.Dr.Kamel AL Kenany

Abstract:

Achieving balanced development between the regions of the country requires the consolidation and integration of the spatial and urban dimension into all sectoral strategies, policies, plans and programs at the national, regional and local levels for the purpose of prioritizing economic spatial development and ensuring that the fruits of development reach all members of society.

The study concluded that the phenomenon of population concentration and development in the large governorates "Baghdad and Basra" in 2016, and the continuation of the phenomenon of bilateral spatial development between urban and rural areas and the Iraqi provinces were divided into three development groups according to the methodology used in the study and the results of global analysis showed the presence of four basic factors The number of kindergartens, the number of primary, secondary and vocational schools and the number of doctors and primary health centers was explained by 39.1% of the total variance. The results of cluster analysis showed that the first cluster of governorates represented by the governorates of "Babil, Qadisiyah, Kirkuk, Wasit, Diyala, Muthanna, Najaf, Maysan, Dhi Qar, Basra and Karbala" is the most deteriorated in the spatial development indicators used in the analysis. Anbar, Salah al-Din and Nineveh ", were medium development indicators, and that the third cluster" Baghdad "is the best province in spatial development indicators, and this requires the adoption of the variables shown by the factors analysis and cluster and take into account in determining Prioritize spatial development in the provinces in the future, and improve the effectiveness and performance of service and economic institutions in the Iraqi provinces.

Keywords:- Spatial Development, Degree Of Development, Global Analysis, Cluster Analysis.

المقدمة

إن التنمية هي عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وتتمحور بوعاء مكاني يحتويها لتظهر آثارها في البيئة المحيطة لها ولكن بدرجات ومستويات متباينة تتجسد بالمستقرات البشرية، وهي تشمل استراتيجيات وإعانة وعمليات ذات غايات وأهداف محددة مرحلية وطويلة الأمد، معتمدة على حجم ونوعية الموارد المالية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى انتفاع ممكن وبأقل مدة زمنية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التنمية المكانية مفهوما هي تلك التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم (محافظة) ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة السكان وتقليل التفاوتات التنموية المكانية التي هي عبارة عن الاختلاف بين منطقة وأخرى من حيث الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية. ويحدث التفاوت المكاني بين الحضر والريف أو بين مراكز المدن والأطراف، يكون عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة فيه وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاته. وتهدف التنمية المكانية بوجه عام إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم (المحافظات) بشكل يوفر تقاربا في متوسط الدخل ومستوى المعيشة والتقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة وتوطن الصناعات وتوزيع الخدمات والتخفيف من البطالة وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي لرفع معدل النمو، وتبعاً لذلك فإن أولويات التنمية المكانية تتباين بين إقليم وآخر تبعا لقاعدة الموارد الطبيعية والبشرية والفرص التنموية المتاحة فيه.

أهمية البحث، تأتي في كونه محاولة لتشخيص الفروقات التنموية المكانية بين المحافظات العراقية ومحاولة اقتراح السياسات المكانية الملائمة لمعالجتها.

مشكلة البحث، استمرار ظاهرة التباين التنموي المكاني بين المحافظات العراقية وأساس هذه الظاهرة هو ازدواجية أو ثنائية التنمية والتي ينبغي لخطط التنمية المكانية معالجتها على المدى المتوسط والبعيد، والتباين في توزيع السكان بين المحافظات العراقية، إضافة إلى تباين (عدم توازن) التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية بينها.

هدف البحث، تشخيص التباينات التنموية المكانية وتحليل أهم الخصائص الوظيفية للمحافظات العراقية وتحديد السياسات التنموية الملائمة لمواجهة التفاوت التنموي المكاني بينها.

فرضية البحث، يعزى التفاوت المكاني بين المحافظات إلى ضعف أو تفاوت الخدمات الأساسية في بعض المحافظات دون غيرها وخاصة مؤشرات خدمات البنى التحتية.

حدود البحث، تحليل مكاني للعوامل (المتغيرات) والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية في جميع المحافظات العراقية كأقاليم تخطيطية (عدا إقليم كردستان) عام 2016.

الأساليب المستخدمة في التحاليل

تم استخدام المؤشرات التنموية الأساسية في محاولة لإظهار التفاوتات التنموية المكانية بين المحافظات العراقية لعام 2016، وهي "حصة الفرد من الاستثمارات الحكومية، نصيب الفرد من الكهرباء المباعة، النسبة المئوية للسكان المخدمين بشبكات المجاري، النسبة المئوية للسكان المخدمين بشبكات الأمطار والمشاركة، النسبة المئوية للسكان المخدمين بخدمة جمع النفايات، النسبة المئوية للسكان المخدمين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب، عدد الأطباء، عدد المراكز الصحية الأولية معدل وفيات الأطفال دون عمر خمس سنوات، نسبة الأمية، عدد رياض الأطفال، عدد المدارس الابتدائية، عدد المدارس الثانوية، عدد المدارس المهنية".

وتم استخراج مؤشرات درجة التنمية ومرتبة التنمية وحالة أو مستوى التنمية لغرض تحديد المحافظات إلى فئات تنموية¹، ثم استخراج مؤشر درجة التفاوت²، ومؤشر مجموع صافي الترتيب لبيان ترتيب المحافظات بحسب كافة مؤشرات³، ومن ثم استخراج دليل التنمية المكانية وهو دليل مركب يقيس متوسط الأدلة الفرعية لدرجات وإبعاد التنمية المكانية التي تم قياسها والمشار إليها سابقاً. وتم أيضاً، استخدام أسلوب التحاليل العاملي Factor analysis لمؤشرات التنمية المكانية المستخدمة في البحث، من خلال استخدام أسلوب التدوير العامودي للتحليل العاملي Varmax لطريقة المكونات الأساسية Principal components method، الذي يعالج مشكلة التأثيرات الأساسية والمتبادلة بين عناصر ظواهر متعددة بهدف اكتشاف العوامل المحركة لها، وتم تحويل قيم المتغيرات إلى الصيغة القياسية (المعيارية) Standardized لتكون متساوية من ناحية الأهمية كونها بالأصل مختلفة في وحدة القياس، وأن قيمة القطع المستخدمة هي (30%)، لتحديد العوامل (المتغيرات) المؤثرة في درجة التنمية المكانية بين المحافظات وباستخدام برنامج SPSS 20. وتم استخدام التحاليل العنقودي cluster analysis بالطريقة الهرمية للتحليل كونها طريقة كفوءة للمفردات وتمتاز بأنها لا تتطلب معرفة مسبقة بعدد المجموعات إذ يتم وفق هذه الطريقة توزيع المحافظات في مجموعات مميزة، وكذلك استخدمت طريقة المتوسطات K. means cluster analysis بأسلوب التجزئة والتكتل للتصنيف ما بين المتغيرات المدروسة.

1. الشديدي، حسين احمد سعد، التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة وآليات مواجهته، مجلة المخطط والتنمية، العدد(26)، 2012، ص/233- 255.
2. داخل، نجاح رسول وعبد الله، حسين علي، قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في المحافظات العراقية لعام 1997، مجلة علوم ذي قار، مجلد(1)، العدد(2)، 2008، ص/79.
3. الزبيدي، حسين عليوي ناصر، التباين المكاني لبعض مؤشرات التنمية الصحية في المحافظات العراقية، مجلة جامعة ذي قار، مجلد(6)، العدد(2)، 2011، ص/15.

المصطلحات المستخدمة في البحث

- **التنمية:** مصطلح يعبر عن تغير الحالة إلى حالة أفضل بمؤشرات الكمية والنوعية لحياة السكان وأنشطتهم، وبصورة إرادية مخطط لها وتتحقق بوساطة وسائل وإجراءات معينة تتمثل بخطط وسياسات هدفها زيادة الرفاه الاجتماعي للسكان⁴.
- **التنمية المكانية:** مفهوم يهتم بتحليل العلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مكانياً، في سبيل تحقيق تنمية متوازنة في ما بين المناطق المختلفة في البلد الواحد، وبما يضمن مقادير متوازنة في العرض والطلب والنشاطات الاقتصادية كافة⁵.
- **سياسات التنمية المكانية:** وهي تلك السياسات التنموية التي تهدف إلى إحداث تغييرات في الهيكل المكاني الذي يكون قادراً على تأهيل المواقع الاقتصادية في إطار الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بما يضمن الاستدامة ويتحقق ذلك عن طريق تخصيص الموارد بأكبر قدر ممكن من التنسيق، كما تهدف أيضاً إلى إيجاد أنموذج يعمل على تنمية التنافسية الموقعية وتحسين ظروف ونوعية الحياة⁶.
- **درجة التنمية (Development Degree index- DDI):** مقياس إحصائي من مقاييس التنمية المكانية يعتمد على تراتب الحالات (المحافظات) اعتماداً على المتغيرات أو المؤشرات المستخدمة في التحاليل، وفيها يتم تقسيم المحافظات إلى فئات تنموية محددة بأوزان إحصائية وبضرب مرتبة كل مؤشر (متغير) بالدرجة التي يحصل عليها لكل محافظة لنحصل على تراتب المحافظات وفقاً لهذا المقياس، فالمحافظة التي تحتل المرتبة الأولى هي التي تحصل على أقل قيمة والعكس صحيح⁷.
- **مرتبة التنمية (Development Rank Index-DRI):** هو مقياس إحصائي من مقاييس التنمية المكانية ويتم الحصول عليه عن طريق جمع حاصل ضرب عدد مرات تكرار مرتبة الوحدة المكانية (المحافظة) في كل مؤشر من المؤشرات المعتمدة في التحاليل وبحسب التصنيف المرتبي الثلاثي، وبافتراض أن قيمة المرتبة الأولى خمس نقاط وقيمة المرتبة الثانية ثلاث نقاط وقيمة المرتبة الثالثة نقطة واحدة.
- **مستوى التنمية (Development Status Index-DSI):** هو مقياس إحصائي من مقاييس التنمية المكانية ويتم الحصول عليه عن طريق قسمة مجموع تكرار المرتبة الأولى (حسب التصنيف المرتبي الثلاثي) على عدد المؤشرات المعتمدة في القياس ثم ضرب الناتج في (100).

4. شعب، محمد جواد عباس، التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق التوازن المكاني، مجلة آداب البصرة، العدد(55)، 2011، ص/320.

5. إبراهيم، مصطفى جليل، البات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة ديالى، العدد(40)، 2009، ص/10.

6. صوار، يوسف و مختار، ادريسي، دراسة مؤشرات التنمية المكانية باستخدام أسلوب التحليل التصنيفي العنقودي، 2010، ص/11.

7. الشديدي، حسين احمد سعد، مصدر سابق، ص/227.

- **درجة التفاوت (Principle Component Method-PCM):** وهي عبارة عن طريقة إحصائية تعتمد على طريقة تحليل المركبات الرئيسية في التحاليل العاملي متعدد المتغيرات والتي تعبر عن حالة تشبعات العوامل الناتجة من التحاليل ومقدار التباين لكل عامل⁸، وقد تم استخدام هذه الطريقة في الدراسة في احتساب مستوى التنمية بين المحافظات العراقية.
- **صافي الترتيب (Sum of Rank Index-SRI):** هو مؤشر إحصائي من مؤشرات قياس التنمية المكانية ويعبر عن مجموع تراتب المحافظات تبعاً للمتغيرات المستخدمة في الدراسة⁹.

الخصائص الرئيسية للتنمية المكانية الاقتصادية في العراق

1. اتجاهات وسياسات توزيع الاستثمارات وحصة الفرد منها

ساهمت سياسات الخطط التنموية السابقة في تركيز الاستثمارات التنموية في بعض المحافظات دون غيرها، والجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يشيران إلى استحواذ محافظات "بغداد وكربلاء وواسط" على اغلب تلك الاستثمارات في عام 2016، وهذا ساهم في زيادة مستوى التباين بين المحافظات واختلال شبكة المستقرات البشرية (التراتب الهرمي) للسكان في العراق بسبب التباين الكبير في اتجاهات توزيع مبالغ التخصيصات المالية الاستثمارية وبرنامج تنمية الأقاليم حسب القطاعات الاقتصادية في عام 2016 وجاءت النتيجة متوافقة مع ما توصل اليه (الزبيدي، 2012) و(زينل، 2009)¹⁰،¹¹. وإن تلك التخصيصات المالية قد تركزت في قطاع الخدمات والمباني والقطاع الصناعي داخل كل محافظة، مما يشير إلى حالة عدم التوازن في توزيع التخصيصات المالية بين القطاعات الاقتصادية في كل محافظة.

جدول رقم (1) : التركز المكاني للسكان وحصة الفرد من استثمارات الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم وهيكل توزيعها المكاني القطاعي في عام 2016 (%)

المحافظة	التركز السكاني (%)	تركز التخصيصات الاستثمارية (%)	حصة الفرد {الف دينار عراقي}	الرقم القياسي	الانحرافات	توزيع المبالغ الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية (%)				
						الزراعي	الصناعي	التقني والاتصالات	الترفيه والثقافة	المباني والخدمات
بغداد	21.3	6.3	166.6	29.4	-70.6	5.1	2.4	17.4	21.8	18.4
تيهوي	9.8	0.7	38.8	6.9	-93.1	2	0.02	0	0.1	3.3
البصرة	7.6	1.6	121.8	21.5	-78.5	16.7	1.2	6.6	10.4	0.8
ذي قار	5.5	1.6	166.6	29.4	-70.6	0.3	1.5	6.2	2.1	1.4
بابل	5.4	0.6	62.7	11.1	-88.9	1.5	0.2	1.5	2.1	1.8
الأنبار	4.6	0.6	67.9	12.0	-88.0	0.4	0.2	1.8	0.7	2
ديالى	4.3	0.3	41.9	7.4	-92.6	1.1	0	5.1	1.9	0.6
كركوك	4.2	0.7	89.8	15.9	-84.1	0.5	0.1	1.1	5.3	2.7
صلاح الدين	4.2	1	132.7	23.4	-76.6	0	0.5	0	0.7	3
النجف	3.9	0.6	82.3	14.5	-85.5	2.3	0	5	2.5	1.8
واسط	3.6	1.8	278.7	49.2	-50.8	0.3	1.1	1	2.9	4.5
القادسية	3.4	0.4	59.9	10.6	-89.4	0.2	0.1	2.6	2	0.9
كربلاء	3.2	4.5	805.3	142.2	42.2	0.6	4.9	2.9	1.6	3.9
ميسان	2.9	0.5	93.7	16.5	-83.5	0.4	0.1	2.1	0.8	1.6
المثنى	2.1	0.4	112.6	19.9	-80.1	4.5	0.1	3.5	2.2	1
متعددة	73.1	73.1	0.0	0.0	0.0	46.7	86.6	5.5	10	37.3
اجمالي	100	100	566.3	100.0	0.0	100	100	100	100	100

أعد الجدول بالاعتماد على بيانات دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية والميزنة المركزية للإحصاء لعام 2016، في وزارة التخطيط.

8. داخل، نجاح رسول وعبدالله، حسين علي، مصدر سابق، ص/78.
9. الزبدي، حسين عليوي ناصر، مصدر سابق، ص/15.
10. الزبيدي، مصطفى جليل إبراهيم، التنمية المكانية بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الوظيفية، مجلة المخطط والتنمية، العدد(26)، 2012، ص/125.
11. زينل، شاكر رزوقي، سياسات الاستثمار والتنمية الإقليمية، مجلة المخطط والتنمية، العدد(20)، 2009، ص/65.

2. ثنائية التنمية المكانية

تمثل الثنائية المكانية إحدى مشاكل اختلال التوازن المكاني ووجود فروقات تنموية بين المناطق والمراكز الحضرية من جهة وبين المستقرات الحضرية والريفية من جهة أخرى، وهذا نتيجة توجيه الاستثمارات إلى التجمعات السكانية الكبيرة و دون الاهتمام المطلوب للاعتبارات المكانية. ويوضح جدول رقم (2) التباينات المكانية بين المحافظات العراقية وبين الحضر والريف في عام 2016، مع سيادة المناطق الحضرية بهذا المؤشر، وإن ارتفاع معدلات الإعالة في الريف هو ناتج عن ارتفاع أعداد السكان من فئات صغار السن وكبار السن، وإن ارتفاع أعداد فئة صغار السن (دون 15 سنة) ينبئ بحدوث زيادات سكانية كبيرة مستقبلاً، وإن ارتفاع نسبة الإعالة العمرية يعني أن البلد ضمن المجتمعات الفتية التي تنتم بقاعدة عريضة لهرمها السكاني¹². وهذا يتطلب زيادة مستويات التنمية الحضرية والبشرية لخلق حالة من الاستقرار السكاني والوظيفي والحد من تيارات الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال تحقيق تنمية شاملة للريف العراقي.

جدول رقم (2) التوزيع المكاني لاهم المؤشرات السكانية والاقتصادية حسب البيئة والمحافظات لعام 2016 (%)

المحافظة	عدد السكان (%)		قوة العمل (مؤشر النافذة الديموغرافية)		معدل النشاط الاقتصادي		معدل البطالة		معدل الإعالة العمرية	
	الحضر	الريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
نينوى	39.3	60.7	54.9	50.9	53.3	42.1	20.1	25	82.3	96.5
كركوك	26.0	74.0	59	52.4	57.3	37.1	14.4	9.6	69.5	90.9
ديالى	50.7	49.3	59.5	55.3	57.4	36.9	14	13	68.1	80.7
الأنبار	49.9	50.1	57	54	55.5	40.4	20.8	10.8	75.3	85.3
بغداد	12.5	87.5	59.9	55.2	59.4	36.3	15.5	3.9	66.8	81
بابل	51.6	48.4	58.3	53.4	55.7	38.5	17.6	7.7	71.6	87.3
كربلاء	33.1	66.9	57.2	54.5	56.3	39.8	15.4	13	74.8	83.6
واسط	39.7	60.3	57.1	52.2	55.2	39.7	14.6	9.8	75	91.6
صلاح الدين	54.8	45.2	57	53	54.8	40.2	21.7	14.3	75.5	88.6
النجف	28.5	71.5	56.5	52.6	55.4	40.4	14.8	11.9	77	90.3
القادسية	42.6	57.4	56.9	51.2	54.5	40	17.5	12.4	75.7	95.5
المثنى	54.5	45.5	56.8	51.3	53.8	39.8	20.3	28.4	76.2	94.8
ذي قار	35.7	64.3	56.3	51.9	54.7	40.9	26.5	31.8	77.8	92.6
ميسان	26.1	73.9	54.6	51.6	53.8	42.4	18.5	11.6	83.3	93.6
البصرة	18.7	81.3	54.3	52.1	53.9	42.7	15.9	15.3	84.2	92.1
العراق	32.0	68.0	57.5	52.9	56	39.1	15.2	13.3	73.8	89.1

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2016

3. تحديد درجة ومستوى التنمية بين المحافظات

من تحليل البيانات الواردة في جدول رقم (3) نحصل على تراتب وتوزيع المحافظات العراقية حسب مقاييس تنموية مختلفة، لبيان ترتيب المحافظات بحسب مؤشرات عام 2016، وكانت من أهم أسباب التفاوتات التنموية المكانية بينها هي إما أسباب طبيعية تتمثل بالخصائص الجغرافية للمكان والخصائص المناخية السائدة فيه وتركز الثروات والإمكانات الاقتصادية في مناطق دون غيرها، أو أسباب اقتصادية تتمثل بتركز الخدمات

12. العبدلي، سعد عبد نجم وحسين، وصال عبد الله، اتجاهات مؤشرات هيكل تركيب السكان في العراق وعلاقتها بمعدلات الإعالة للمدة 1986-2010، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد(7)، العدد(1)، 2015، ص/27.

العامة في مناطق محددة دون غيرها، أو تركيز الاستثمارات نحو قطاعات محددة دون غيرها¹³ ونتج عن ذلك ظهور مناطق ذات موارد اقتصادية غير مستغلة وارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم التكامل الاقتصادي والتنمية بين مناطق البلد. وكذلك يشير جدول رقم (4) إلى تصنيف المحافظات بحسب القيمة العليا والدنيا للمتغيرات المدروسة عام 2016، إلى تباين توزيع المحافظات العراقية بين القيم العليا والدنيا لكل متغير ولكل محافظة، وقد تباينت المحافظات بحسب المتغيرات المدروسة.

إن التباين الحاصل في ترتيب المحافظات بالنسبة إلى المقاييس المستخدمة جدول رقم (3) يأتي كنتيجة طبيعية لتعدد المؤشرات المستعملة في القياس، إلا أن هذا التباين لا يتعارض مع تصنيف المحافظات في ثلاث فئات تنموية، إذ يلاحظ أن محافظات "بغداد ونيوى وكركوك وكربلاء وصلاح الدين"، كانت ضمن الفئة التنموية الأولى بينما كانت محافظات "واسط والبصرة والأنبار وبابل والنجف"، كانت ضمن الفئة التنموية الثانية وأن محافظات "ديالى والقادسية وذي قار والمثنى وميسان" كانت ضمن الفئة التنموية الثالثة.

جدول رقم (3)
مؤشرات التنمية المكاتبية في العراق وحسب المحافظات عام 2016

المحافظة	درجة التنمية I.D.D (Degree)	مرتبة التنمية I.D.R (Rank)	حالة التنمية (مستوى) I.D.S Development (Status)	درجة التفاوت Principle component (Pc) method	صافي الترتيب sum(SRI) of rank index
بغداد	158	52	42.9	25.9	50
نيوى	178	56	64.3	2.1	64
كركوك	211	50	42.9	2.6	78
صلاح الدين	299	40	35.7	-6.1	83
كربلاء	293	36	14.3	6.3	83
واسط	243	44	35.7	2.5	89
البصرة	256	42	35.7	10.9	93
الانبار	340	38	35.7	-8.5	93
النجف	310	36	21.4	6.7	95
بابل	312	38	21.4	-1.02	95
ديالى	328	55	42.9	0.7	96
القادسية	281	40	28.6	-1.9	98
ذي قار	288	30	14.3	4.5	98
المثنى	260	42	28.6	-3.3	99
ميسان	303	38	35.7	5.4	104
العراق	271	42	33	3	88

المصدر: اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات ملحق رقم (1)

جدول رقم (4)
تصنيف المحافظات العراقية حسب القيم العليا والدنيا للمتغيرات المكاتبية لعام ٢٠١٦

المتغير	نسبة التحضر	قوة العمل (١٥-٦٤) سنة	نسبة الاعالة	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة	معدل عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان	معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ مولود حي	معدل التلاميذ التارئين الى المقبولين (المسجلين) في الدراسة الابتدائية
القيمة العليا	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
القيمة الدنيا	بغداد	نيوى	بغداد	بغداد	كريلاء	النجف	بابل
المتغير	نسب الفرد الواحد من الماء الصافي م٣/يوم	نصيب الفرد من الكهرباء ميكا واط/سنة	نسبة السكان المخدمين بشبكة المجاري	نسبة السكان المخدمين بخدمة جمع النفايات	نسبة الأراضي المزروعة فعلا الى اجمالي الاراضي الزراعية (%)	عدد الفنادق	نسبة مستخدمة الهاتف النقال %
القيمة العليا	X8	X9	X10	X11	X12	X13	X14
القيمة الدنيا	الانبار	البصرة	ميسان	بغداد	نيوى	كريلاء	بغداد
	المثنى	الانبار	واسط	بابل	النجف	ديالى	المثنى

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات في ملحق رقم (١)

13. عون، توفيق عباس والموسوي، صفاء عبد الجبار، قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2007، ص/129.

4. التحليل العاملي للعوامل المؤثرة في التنمية المكانية في المحافظات

إن التحليل العاملي (Factor Analysis)، هو عبارة عن تحليل رياضي متقدم يتسم بالمرونة يستخدم في تحليل العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات وتفسيرها في عدد قليل من العوامل التي تعكس واقع البيانات الخاضعة للتحليل، والكشف عن بعض العلاقات غير المتوقعة التي تبدو متميزة في بادئ الأمر ومن ثم يتضح أنها ليست لها أهمية تذكر والعكس صحيح. وإن علاقة المتغيرات داخل العامل الواحد تكون أكثر ارتباطاً من علاقتها في عوامل أخرى. وهذا التحليل يساعد في فهم تركيب مصفوفة الارتباط أو معنوية التباين والتباين المشترك من خلال عدد قليل من العوامل كما أنه لا يتطلب أية فروض حول طبيعة المتغيرات في الدراسة¹⁴.

أشارت نتائج التحليل العاملي جدول رقم (5)، إلى وجود أربعة عوامل أساسية مؤثرة على ظاهرة التباينات والاختلافات التنموية بين المحافظات العراقية عام 2016، واستطاعت هذه العوامل الأربعة تفسير ما قيمته (85.1%) من قيمة التباين أو الاختلاف الكلي. وأن العامل الأول "الخدمات الصحية والتعليمية"، والمتمثل بـ "عدد رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والمهنية وعدد الأطباء والمراكز الصحية" استطاع تفسير حوالي (39.4%) من قيمة التباين الكلي بين المحافظات، وأن العامل الأول ومتغيراته المذكورة لها الجزء الأكبر في تفسير التباينات والاختلافات التنموية المكانية بين المحافظات عام 2016، ما يستلزم الاهتمام بها في البرامج والخطط التنموية ولولياتها.

وأن العامل الثاني المتمثل بـ "النسبة المئوية للمخدومين بشبكات تصريف الأمطار وخدمة جمع النفايات وخدمة شبكات المجاري" فسر حوالي (18.2%) من قيمة التباين التنموي الكلي، والعامل الثالث المتمثل بـ "وفيات الأطفال والنسبة المئوية للمخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب" فسر حوالي (14.3%) من قيمة التباين الكلي، والعامل الرابع المتمثل بـ "تصيب الفرد من الكهرباء المجهزة وحصة الفرد من الاستثمارات ونسبة الأمية" فسر حوالي (13.2%) من قيمة التباين الكلي، وهذا يستلزم مراعاة تلك المتغيرات في برامج التنمية المكانية للمحافظات مستقبلاً.

14. الارتوشي، جاسم احمد، وآخرون، دور التحليل العاملي في تحليل المستوى المعيشي للأسر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (3)، 2016، ص/301.

جدول رقم (5): المؤشرات المكانية وقيم تشبع العوامل المؤثرة في التحليل العاملي					
درجة العامل	الوصف	نسبة التباين المفسر %	رمز المتغير	مجال المتغير	قيم تشبع المتغير في العامل %
العامل الأول (التعليم والصحة)	تعليمي	39.4	X13	عدد المدارس الثانوية	0.972
	تعليمي		X12	عدد المدارس الابتدائية	0.954
	صحي		X7	عدد الاطباء	0.950
	تعليمي		X14	عدد المدارس المهنية	0.927
	صحي		X8	عدد المراكز الصحية الاولى	0.850
	تعليمي		X11	عدد رياض الاطفال	0.828
العامل الثاني (الخدمات الاساسية)	خدمي	18.2	X4	نسبة السكان المخدومين بشيكات تصريف الامطار	0.830
	خدمي		X5	نسبة المخدومين بخدمة جمع النفايات	0.813
	خدمي		X3	نسبة المخدومين بخدمة شبكات المجاري	0.807
العامل الثالث (مياه الشرب وصحة الطفل)	صحي	14.3	X9	وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات	0.865
العامل الرابع (مؤشرات خدمات الكهرباء والاستثمارات الحكومية والامية)	خدمي	13.2	X6	نسبة المخدومين بشيكات المياه الصالحة للشرب	0.805
	خدمي		X2	نصيب الفرد من الكهرباء	0.726
	اقتصاد ي		X1	حصة الفرد من الاستثمارات الحكومية	0.653
	تعليمي		X10	نسبة الامية	0.646
قيمة التباين الكلي (85.1%)					
المصدر: اعد الجدول بالاعتماد على نتائج التحاليل العاملي في برنامج SPSS20 وتم ترتيب المتغيرات داخل العوامل اعتمادا على درجة التشبع في العامل والتي تمثل قيمة معامل الارتباط البسيط بين العامل والمتغير. وان هذه المتغيرات لها الجزء الأكبر في تفسير التباين (الاختلاف) الكلي فيه حوالي (85.1%) وكانت قيمة القطع (30%)، وقيمة (KMO=0.507، P≤ 0.05) وهو يشير إلى كفاية المتغيرات المستخدمة لأغراض التحاليل العاملي مع وجود علاقة الدالة الاحصائية، وكانت المتغيرات ذات جودة عالية التمثيل communalities، ونتائج التحاليل العاملي يشير إلى حصولنا على أربعة عوامل مؤثرة لكون قيمتها العينية (الجزء الكامن) اكبر من الواحد الصحيح ومن ثم تم التوصل إلى نسب تفسير التباينات الكلي لكل عامل.					

ويشير جدول رقم (6) إلى وجود علاقات وارتباطات قوية لبعض المتغيرات المدروسة، واستحوذت المتغيرات "النسبة المئوية للسكان المخدمين بخدمة شبكات المجاري وخدمة جمع النفايات" على الأهمية النسبة الأكبر بين المتغيرات المدروسة، وكانت هناك ارتباطات بينية قوية بين نسبة "عدد الأطباء وعدد المراكز الصحية" وبين "عدد رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والمهنية".

جول رقم (6) علاقات الارتباط بين المتغيرات المدروسة

المتغيرات	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	X13	X14
X1	1													
X2	.393	1												
X3	.173	.509 [*]	1											
X4	.171	.504 [*]	.555 [*]	1										
X5	.246	.467 [*]	.755 ^{**}	.589 [*]	1									
X6	.076	.369	.264	.477 [*]	.591 [*]	1								
X7	.017	.203	.446 [*]	-.140	.447 [*]	.218	1							
X8	-.293	-.312	.148	-.431	.170	-.012	.768 ^{**}	1						
X9	.011	.571 [*]	.187	.256	.291	.577 [*]	.278	-.058	1					
X10	.183	.446 [*]	.322	.567 [*]	.084	-.187	-.366	-.671 ^{**}	.014	1				
X11	-.056	.352	.352	-.067	.447 [*]	.262	.831 ^{**}	.599 ^{**}	.500 [*]	-.300	1			
X12	-.154	-.062	.307	-.251	.266	-.002	.884 ^{**}	.857 ^{**}	.213	-.405	.762 ^{**}	1		
X13	-.121	.074	.364	-.193	.304	.038	.910 ^{**}	.846 ^{**}	.232	-.401	.808 ^{**}	.965 ^{**}	1	
X14	-.029	.136	.418	-.032	.380	.063	.939 ^{**}	.745 ^{**}	.126	-.247	.745 ^{**}	.864 ^{**}	.900 ^{**}	1
أعباء المكون (قوة الارتباط)	.147	.174	.634	.001	.349	.107	.047	.050	.141	.007	.056	.056	.056	.056

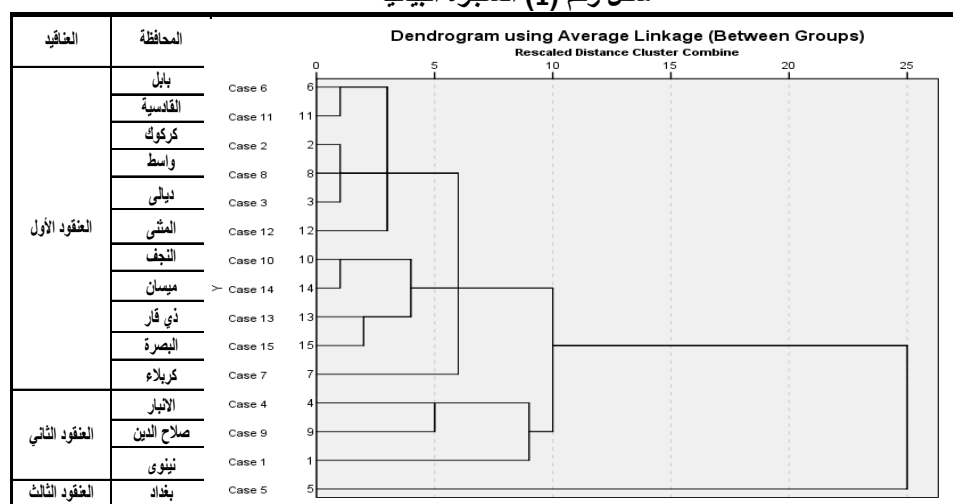
*. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed). **. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

5. التحاليل العنقودي للمتغيرات المؤثرة في درجة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية

يهدف التحاليل العنقودي إلى تصنيف عينة المشاهدات إلى فئتين متنافيتين أو أكثر بالاعتماد على تشكيلات من فئات المتغيرات وذلك لغرض اكتشاف صفات مشتركة تنظم المشاهدات (الحالات والمتغيرات) وتقسيمها على مجاميع تتمتع بالخواص نفسها، وبعبارة أخرى يقوم التحاليل العنقودي في تجميع البيانات وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل كل عنقود معين متجانسة خصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر¹⁵، أي بمعنى آخر يعمل التحاليل العنقودي على تصغير التباين داخل العنقود وتعظيم التباين ما بين العناقيد.¹⁶ الشكل رقم (2).

15. كاظم، إبراهيم جواد ومحمد، احمد سلطان، تصنيف وتقييم دليل الحرمان في العراق لعام 2009 باستعمال بعض طرائق التحليل العنقودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(21)، العدد(82)، 2015، ص(391- 411).
16. العجيلي، سعد جبر محمد، تصنيف المحافظات العراقية بحسب الحاجات الأساسية من الحرمان باستعمال التحليل العنقودي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(26)، 2017، ص (5).

شكل رقم (1) الشجرة البيانية



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات التحاليل العنقودي الهرمي للمحافظات والشجرة بطريقة الربط المعدل والتي تبين تعقد الحالات (المحافظات) تدريجيا.

جدول رقم (7) توزيع المحافظات كأعضاء في المجموعات (العناقيد)

التفصيل	العنقود الأول	العنقود الثاني	العنقود الثالث
توزيع المحافظات	بابل، القادسية، كركوك، واسط، ديالى، المثنى، النجف، ميسان، ذي قار، البصرة، كربلاء	الأنبار، صلاح الدين، نينوى	بغداد
توزيع المتغيرات	X9	X2, X3, X5, X6, X7, X8, X11, X12, X13, X14	X1, X4, X10

اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحاليل العنقودي cluster membership باستخدام برنامج spss20 الاحصائي وباستخدام الطريقة الهرمية hierarchical cluster analysis وطريقة المتوسطات K. means cluster analysis، وتم تصنيف المحافظات إلى ثلاثة مجاميع (عناقيد) بالاعتماد على مقياس مربع المسافة الاقليدية square Euclidean distance. وتم تصنيف المتغيرات إلى ثلاثة مجاميع (عناقيد) بالاعتماد على مقياس الانحراف المعياري بين المتغيرات.

ويظهر شكل رقم (1) وجدول رقم (7) ان التحاليل العنقودي الهرمي يشير إلى ما يلي:-

1- تصنيف او توزيع المحافظات إلى ثلاثة مجاميع (عناقيد) مميزة اعتمادا على مقياس مربع المسافة الاقليدية بينها، ومنه يتبين أن محافظات العنقود الأول "بابل والقادسية وكركوك واسط والمثنى والنجف وميسان وذي قار والبصرة وكربلاء" هي الأكثر تدهورا أو تراجعاً في المؤشرات المكانية المستخدمة في التحاليل عام 2016، وان محافظات العنقود الثاني والمتمثل بمحافظات "الأنبار وصلاح الدين ونينوى" هي

ذات مؤشرات تنموية مكانية متوسطة، وأن محافظة العنقود الثالث "بغداد" كانت الأفضل في المؤشرات التنموية المكانية.

2- إن محافظات العنقود الأول، تمثل أفضل المحافظات أو أن سبب تجانسها في عنقود واحد هو المتغير "نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة"، وإن محافظات العنقود الثاني، تمثل أفضل المحافظات أو أنها متجانسة في متغيرات "نصيب الفرد من الكهرباء المجهزة، النسبة المئوية للسكان المخدمين بخدمة شبكات المجاري، النسبة المئوية للسكان المخدمين بخدمة جمع النفايات، النسبة المئوية للسكان المخدمين بخدمة شبكات المياه الصالحة للشرب، عدد الأطباء، عدد المراكز الصحية، عدد رياض الأطفال، عدد المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية"، وأن محافظات العنقود الثالث المتمثلة في محافظة "بغداد" تمثل أفضل المحافظات في متغيرات "حصة الفرد من الاستثمارات الحكومية، والنسبة المئوية للسكان المخدمين بشبكات تصريف مياه الأمطار، ونسبة الأمية".

ويظهر جدول تحليل التباين ANOVA باتجاه واحد في التحليل العنقودي جدول رقم (8) إلى مدى الفروق بين المجاميع (العناقيد)، إذ ظهر أن هناك فروقاً معنوية بين العناقيد ولكنها غير متجانسة بالنسبة إلى متغيرات "حصة الفرد من الاستثمارات الحكومية، نصيب الفرد من الكهرباء المجهزة، النسبة المئوية لسكان المخدمين بشبكات المجاري وشبكات تصريف الأمطار وخدمة جمع النفايات، والنسبة المئوية للسكان المخدمين بشبكات المياه الصالحة للشرب، ونسبة وفيات الأطفال، ونسبة الأمية" (تحت مستوى معنوية 0.05%)، ولا توجد فروق معنوية لبقية المتغيرات المدروسة بين العناقيد ولكنها متجانسة فيما بينها.

جدول رقم (8) تحليل التباين ANOVA

المتغيرات	Cluster		Error		F	Sig.
	Mean Square	df	Mean Square	df		
x1	12323.710	2	40069.583	12	.308	.741
x2	.099	2	.369	12	.269	.769
x3	1088.935	2	662.596	12	1.643	.234
x4	1005.894	2	755.899	12	1.331	.301
x5	378.607	2	240.193	12	1.576	.247
x6	36.922	2	167.833	12	.220	.806
x7	21857393.103	2	106152.449	12	205.906	.000
x8	11106.412	2	1387.242	12	8.006	.006
x9	93.452	2	74.140	12	1.260	.319
x10	73.492	2	72.086	12	1.019	.390
x11	9269.048	2	501.470	12	18.484	.000
x12	1662381.042	2	81857.404	12	20.308	.000
x13	577308.048	2	22842.970	12	25.273	.000
x14	3463.715	2	23.859	12	145.177	.000

المصدر:- اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل العنقودي للمتغيرات K means باستخدام برنامج spss20.

الاستنتاجات

1. ظهر التركيز السكاني في محافظات "بغداد وكربلاء وواسط" في عام 2016 نتيجة تركيز توجيه الاستثمارات لها.
2. استمرار ظاهرة الثنائية المكانية والفروقات التنموية بين المناطق الحضرية فيما بينها من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى، واتجاه مؤشراتنا الأساسية لصالح المناطق الحضرية.
3. توزعت المحافظات العراقية إلى ثلاثة مجموعات تنموية بحسب مقاييس درجة التنمية ومرتبة التنمية وحالة التنمية ومقياس التباين التنموي ومقياس صافي مصفوفة الترتيب لعام 2016، وكما يلي:

المجموعة ذات المؤشرات التنموية المنخفضة	المجموعة ذات المؤشرات التنموية المتوسطة	المجموعة ذات المؤشرات التنموية الأفضل
ديالى والقادسية وذى قار والمثنى وميسان	واسط والبصرة والانباء وبابل والنجف	بغداد ونيوى وكركوك وكربلاء وصالح الدين

4. أشارت نتائج التحاليل العاملي للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، إلى أن العامل الأول ومتغيراته "عدد الأطباء والمراكز الصحية وعدد رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والمهنية" قد فسرت حوالي (39.4%) من قيمة التباين الكلي أو الاختلاف التنموي الكلي بين المحافظات العراقية عام 2016، مما يتطلب الاهتمام الكافي بها في سلم أولويات برامج التنمية اللاحقة.
5. تم تصنيف المحافظات إلى ثلاث مجاميع متميزة (عناقيد) بالاعتماد على مقياس مربع المسافة الإقليدية.

التوصيات

1. مراجعة سياسات توزيع الاستثمارات التنموية بين المحافظات واستخدام آليات توزيع جديدة (أكثر عدالة وكفاءة) تراعى فيها درجة وحالة التنمية المكانية لكل محافظة، وإعطاء الأولوية في برامج التنمية والتطوير للمحافظات ذات المؤشرات التنموية المتوسطة ثم الواجهة أو المنخفضة.
2. التركيز على تحسين وتطوير المؤشرات الخدمية والاقتصادية التي أكد التحاليل العاملي والعنقودي تأثيرها الكبير في تفسير التباينات والاختلافات التنموية بين المحافظات والتي من أهمها "عدد المدارس لكافة المراحل الدراسية، وعدد الأطباء وعدد المراكز الصحية الأولية وخدمات تصريف شبكات تصريف الأمطار وجمع النفايات وشبكات المجاري وشبكات مياه الشرب وشبكات توزيع الكهرباء".
3. ضرورة إعداد دراسة إستراتيجية حديثة موسعة ومفصلة عن التنمية المكانية في العراق.

المصادر

1. إبراهيم، مصطفى جليل، اليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة ديالى، العدد(40)، 2009.
2. الأتروشي، جاسم احمد وآخرون، دور التحاليل العاملي في تحليل المستوى المعيشي للأسر، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(18)، العدد(3)، 2016.
3. الزبيدي، مصطفى جليل إبراهيم، التنمية المكانية بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الوظيفية، مجلة المخطط والتنمية، العدد(26)، 2012.
4. الزياي، حسين عليوي ناصر، التباين المكاني لبعض مؤشرات التنمية الصحية في المحافظات العراقية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد(6)، العدد(2)، 2011.
5. الشديدي، حسين احمد سعد، التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته، مجلة المخطط والتنمية، العدد (26)، 2012.
6. العبدلي، سعد عبد نجم وحسين، وصال عبد الله، اتجاهات مؤشرات هيكل تركيب السكان في العراق وعلاقتها بمعدلات الاعالة للمدة (1986-2010)، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، م (7)، ع (1)، 2015.
7. العجيلي، سعد جبر محمد، تصنيف محافظات العراق بحسب الحاجات الأساسية من الحرمان باستعمال التحاليل العنقودي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (26)، 2017.
8. داخل، نجاح رسول وعبد الله، حسين علي، قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في المحافظات العراقية لعام/1997، مجلة علوم ذي قار، المجلد (1)، العدد(2)، 2008.
9. زينل، شاكر رزوقي، سياسات الاستثمار والتنمية الإقليمية، مجلة المخطط والتنمية، العدد (20)، 2009.
10. عون، توفيق عباس عبد والموسوي، صفاء عبد الجبار، قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2007.
11. شبع، محمد جواد عباس، التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق التوازن المكاني، مجلة أداب البصرة، ع(55)، 2011.
12. كاظم، إبراهيم جواد ومحمد، احمد سلطان، تصنيف وتقييم دليل الحرمان لعام 2009 باستعمال بعض طرائق التحاليل العنقودي مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(21)، العدد(82)، 2015.
13. صوار، يوسف ومحتار، ادريسي، دراسة مؤشرات التنمية المكانية باستخدام أسلوب التحاليل التصنيفي العنقودي، 2010

16